

## مراجعة هيئة التأمين لتقارير إعادة التأمين، والاستثمار، والملاءة المالية لعام 2023م

يعد عام 2023م العام الرابع على التوالي الذي تقدم فيه شركات التأمين تقارير إكتوارية بموجب ضوابط الأعمال الإكتوارية الصادرة في مارس 2020م، حيث تهدف الضوابط بصفة أساسية إلى تعزيز دور ومسؤوليات الإكتواريين في قطاع التأمين، من خلال تفعيل أدوارهم في تمكين شركات التأمين من اتخاذ قرارات مدروسة، وتقديمهم الدعم الفني اللازم لأعمال الشركة بما يتماشى مع التطور المستمر في قطاع التأمين في المملكة.

تلتزم الضوابط المذكورة أعلاه الإكتواري المعين لشركة التأمين و/أو إعادة التأمين بإعداد عدد من التقارير الإكتوارية بشكل سنوي على الأقل، ورفع المخرجات للإدارة العليا ومجلس إدارة الشركة ولهيئة التأمين (الهيئة) لكل تقرير على حده.

تتضمن المراجعة ملاحظات الهيئة المستمدة من التقارير الإكتوارية التالية:

- 1- تقرير كفاية إعادة التأمين لعام 2023م (من صفحة 2 إلى 10)
- 2- تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات لعام 2023م (من صفحة 11 إلى 14)
- 3- تقرير الملاءة المالية ورأس المال (من صفحة 14 إلى 15)

وفي هذا الصدد، تلخص الهيئة مراجعتها للتقارير أعلاه بعدد من الملاحظات الجوهرية، ومشاركتها مع الإدارة العليا في شركة التأمين إلى جانب توقعاتها حيال تلك الملاحظات، حيث تتوقع الهيئة من الإدارة العليا في شركة التأمين الحرص على أخذ الملاحظات والتوصيات بالاعتبار وعقد مناقشات داخلية على مستوى مجلس الإدارة والإدارات ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

وعلى ذات النهج المتبع في مراجعة العام الماضي، يرافق هذه المراجعة ملف منفصل يتضمن ملخص لتوقعات الهيئة بشأن كل موضوع تطرقت له المراجعة.

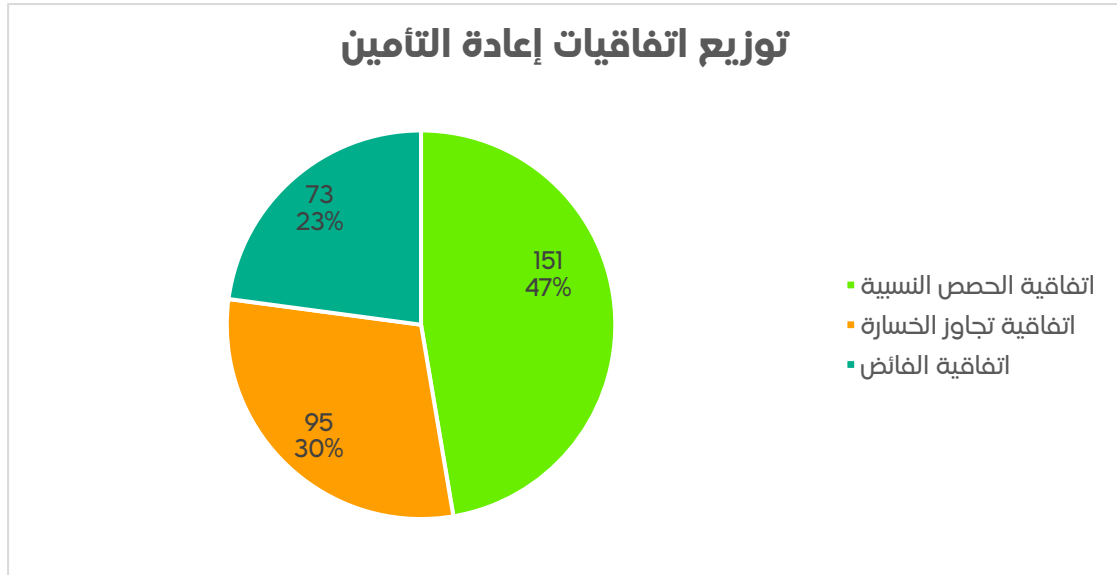
## 1. تقرير كفاية إعادة التأمين لعام 2023م

تعتمد غالبية شركات التأمين في فروع تأمين الممتلكات والحوادث اعتماداً كبيراً على شركات إعادة التأمين، حيث تعيد تأمين نسبة كبيرة من أعمالها. ولذلك من المهم أن تقيم كل شركة متطلبات إعادة التأمين الخاصة بها باستخدام أساس فني سليم، مع مراعاة قدرتها على تحمل المخاطر.

تلتزم ضوابط الأعمال الإكتوارية الإكتواري المعين بإعداد تقرير سنوي يقيم مدى ملائمة اتفاقيات إعادة التأمين الخاصة بالشركة ومستويات الاحتفاظ بالمخاطر لكل فرع من فروع التأمين. كما يتعين على الإكتواري المعين تقديم أنسب التوصيات إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تتطلب تطبيق أساليب نمذجة إكتوارية متطورة تساهم في رفع معايير ممارسات الأعمال الإكتوارية في المملكة.

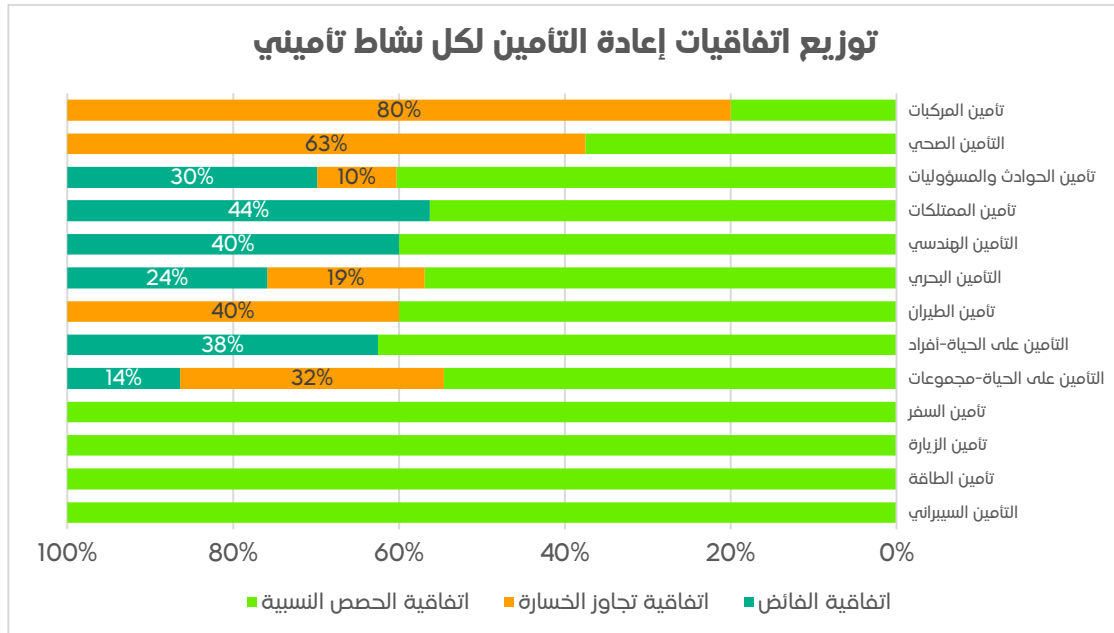
### 1.1 توزيع اتفاقيات إعادة التأمين حسب النوع

يوضح الرسم البياني أدناه التوزيع الحالي للاتفاقيات المبرمة من شركات التأمين حسب النوع.



يمكن ملاحظة أن غالبية الاتفاقيات في القطاع هي الاتفاقيات النسبية (الحصص النسبية والفائض)، حيث تشكل ما يقارب 70% من إجمالي الاتفاقيات، ومعظم تلك الاتفاقيات هي اتفاقيات الحصص النسبية (الحصص).

كما يوضح الرسم البياني أدناه توزيع الاتفاقيات لعام 2023م حسب النوع لكل نشاط تأميني.



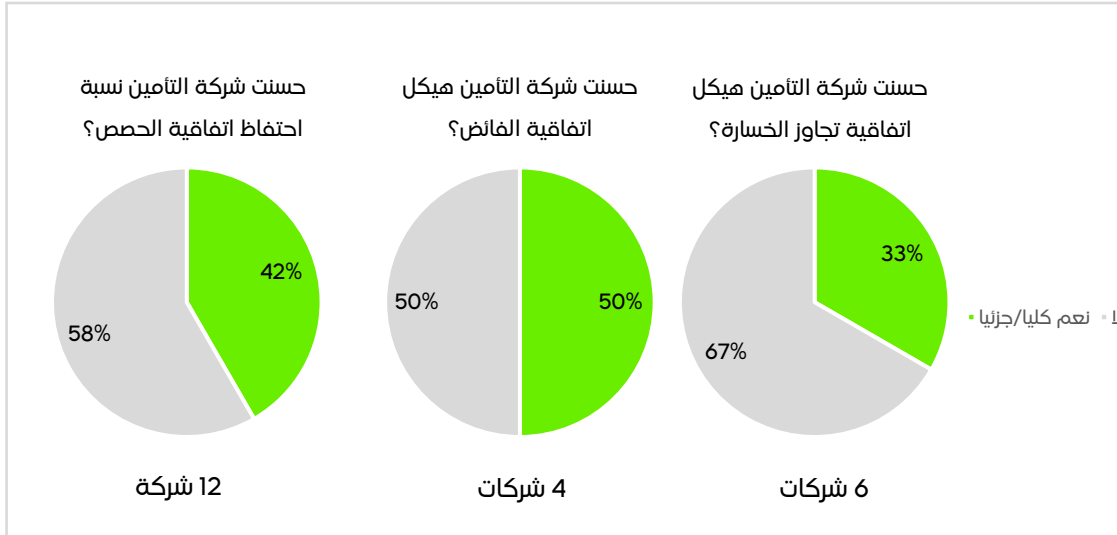
فيما يتعلق بتأمين المركبات والتأمين الصحي، فإنه على الرغم من أن معظم الاتفاقيات هي من نوع "تجاوز الخسارة"، إلا أن نسبة ملحوظة من الشركات لا تزال تعتمد الاتفاقيات النسبية، تحديدا اتفاقيات الحصص، الأمر الذي يعد غير متوقع نظرا لطبيعة معدل تكرار المطالبات العالي ومتوسط حجم المطالبات المنخفض لهذه الفروع، بالإضافة إلى وفرة البيانات التاريخية المتاحة لدى شركات التأمين، وقد يكون الدافع لاعتماد الاتفاقيات النسبية هو تخفيف متطلب رأس المال لاسيما للشركات الصغيرة.

أما فيما يتعلق بتأمين الممتلكات والحوادث، فيتبين أن غالبية شركات التأمين تعتمد بشكل رئيسي على الاتفاقيات النسبية وتحديدا اتفاقيات الحصص، مما قد يشير إلى مستوى تطور أقل في ممارسات الاكتتاب وتحمل أقل للمخاطر بين شركات التأمين لهذه الفروع.

**تتوقع هيئة التأمين من إدارة الشركة النظر بعناية في مدى ملائمة نوع الاتفاقية حسب محفظة الشركة، والتأكد من تماشيها مع قدرة الشركة على تحمل المخاطر وأهدافها المالية وتغيرات القطاع.**

## 1.2 استجابة إدارة الشركة لتوصيات الإكتواري المعين

يوضح الرسم البياني أدناه مدى استجابة مجلس إدارة شركة التأمين لتوصيات الإكتواري المعين المتعلقة بتحسين اتفاقيات إعادة التأمين، والواردة في تقرير كفاية إعادة التأمين للعام السابق.

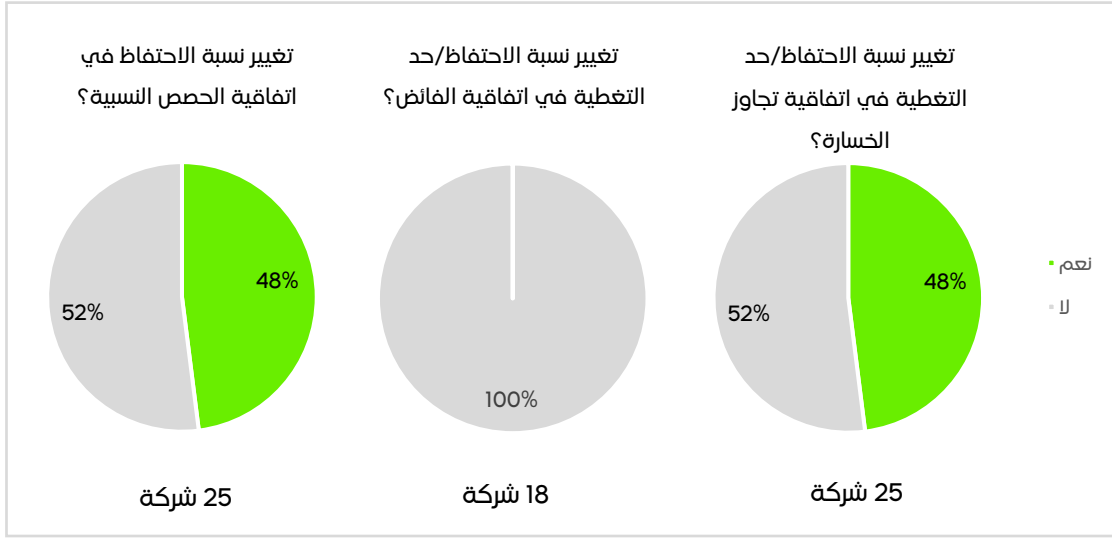


يمكن ملاحظة أن نسبة لا بأس بها من إدارات الشركات وافقت على توصيات الإكتواري المعين لديها بتغيير هيكل اتفاقياتها النسبية أو غير النسبية أو كليهما، وقد مضت الإدارات قدماً في إجراء تلك التغييرات، بشكل جزئي أو كلي. حيث تعد النسبة مرتفعة نسبياً نظراً لأن الإكتواري المعين عادة لا يأخذ بالاعتبار وضع قطاع إعادة التأمين.

**وعليه تتوقع هيئة التأمين من مجلس الإدارة والإدارة العليا لشركة التأمين النظر بجدية في توصيات الإكتواري المعين عند إبرام اتفاقيات إعادة التأمين، مع الأخذ بالاعتبار مرئيات إدارتي الاكتتاب وإعادة التأمين.**

### 1.3 التغييرات الموصى بها في تقرير كفاية إعادة التأمين 2023م

يوضح الرسم البياني أدناه نتائج التحليل الإكتواري المعد من قبل الإكتواري المعين للشركة لعام 2023م والتوصيات المتعلقة بها.



ملاحظة: في خطاب العام الماضي، عرضت التغييرات الموصى بها كنسبة من إجمالي عدد الشركات، بغض النظر عن امتلاكها لنوع محدد من الاتفاقيات، وتم تعديل الإحصائيات لهذا العام لتتضمن الشركات التي لديها نوع محدد من الاتفاقيات.

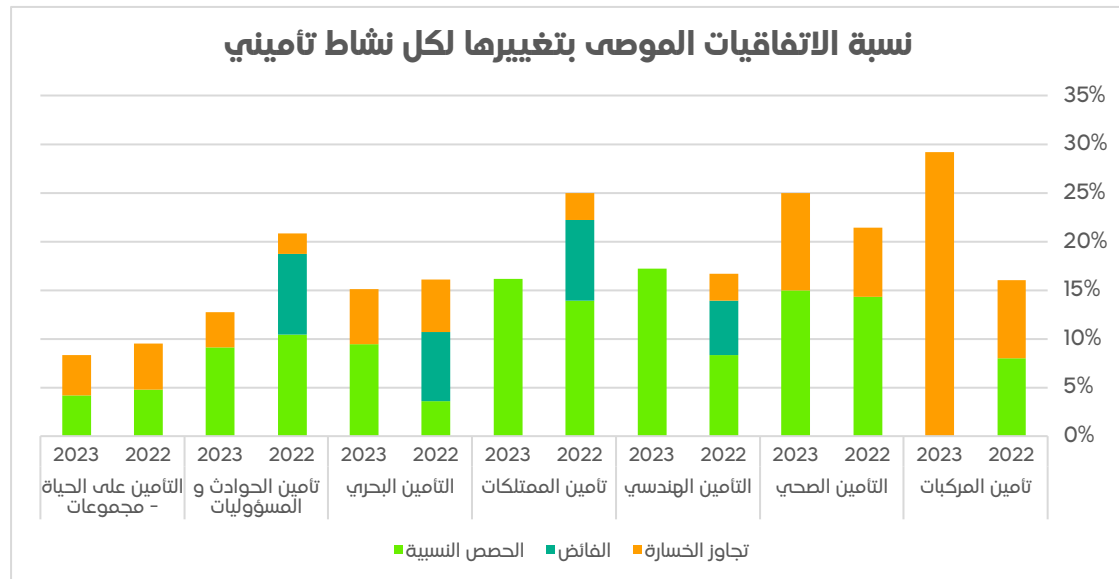
يمكن ملاحظة أنه من بين جميع أنواع اتفاقيات إعادة التأمين، توصل معظم إكتواري القطاع إلى أن اتفاقيات الحصص وتجاوز الخسارة القائمة غير فعالة لغالبية شركات التأمين. في المقابل، لم يتم تقديم أي توصيات فيما يتعلق باتفاقيات الفائض.

ومقارنة بالعام الماضي، يتضح ارتفاع عدد التوصيات المقدمة بشأن كل من اتفاقيات الحصص وتجاوز الخسارة على الرغم من استجابة الشركات لنسبة كبيرة من التوصيات المقدمة آنذاك؛ وقد يعود ذلك إلى تطور اليات التحليل الإكتواري المعدة في هذا الخصوص. ومن الجدير بالذكر أيضا أن التوصيات التي لم تؤخذ بالاعتبار في العام الماضي فيما يتعلق باتفاقيات الفائض لم تعد ضمن توصيات هذا العام، مما قد يشير إلى تحديث الإكتواريين المعيّنين للنماذج الإكتوارية.

عليه، تتوقع هيئة التأمين من مجلس الإدارة السعي إلى فهم الأساس المنطقي لتوصيات الإكتواري المعين، بما في ذلك أثر التغييرات على النماذج والمنهجيات الإكتوارية المستخدمة، وأخذ توصيات الإكتواري المعين في الاعتبار مع مراعاة ظروف قطاع إعادة التأمين، وقدرة الشركة على تحمل المخاطر.

#### 1.4 نسبة الاتفاقيات الموصى بتغييرها بناء على النشاط التأميني

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع اتفاقيات إعادة التأمين الموصى بتغيير هيكلها الحالي حسب النوع لكل نشاط تأميني من قبل الإكتواري المعين.



يتضح أن نشاط تأمين المركبات والتأمين الصحي يمتلكان أعلى نسبة من الاتفاقيات الموصى بتغييرها لعام 2023م. وهذا يعد تحولاً عن العام الماضي، حيث كانت النسبة الأكبر لتأمين الممتلكات، يليها التأمين الصحي، وتأمين المسؤولية.

ويلاحظ أن نسبة الاتفاقيات الموصى بتغييرها قد ارتفعت هذا العام لتأميني المركبات والصحي.

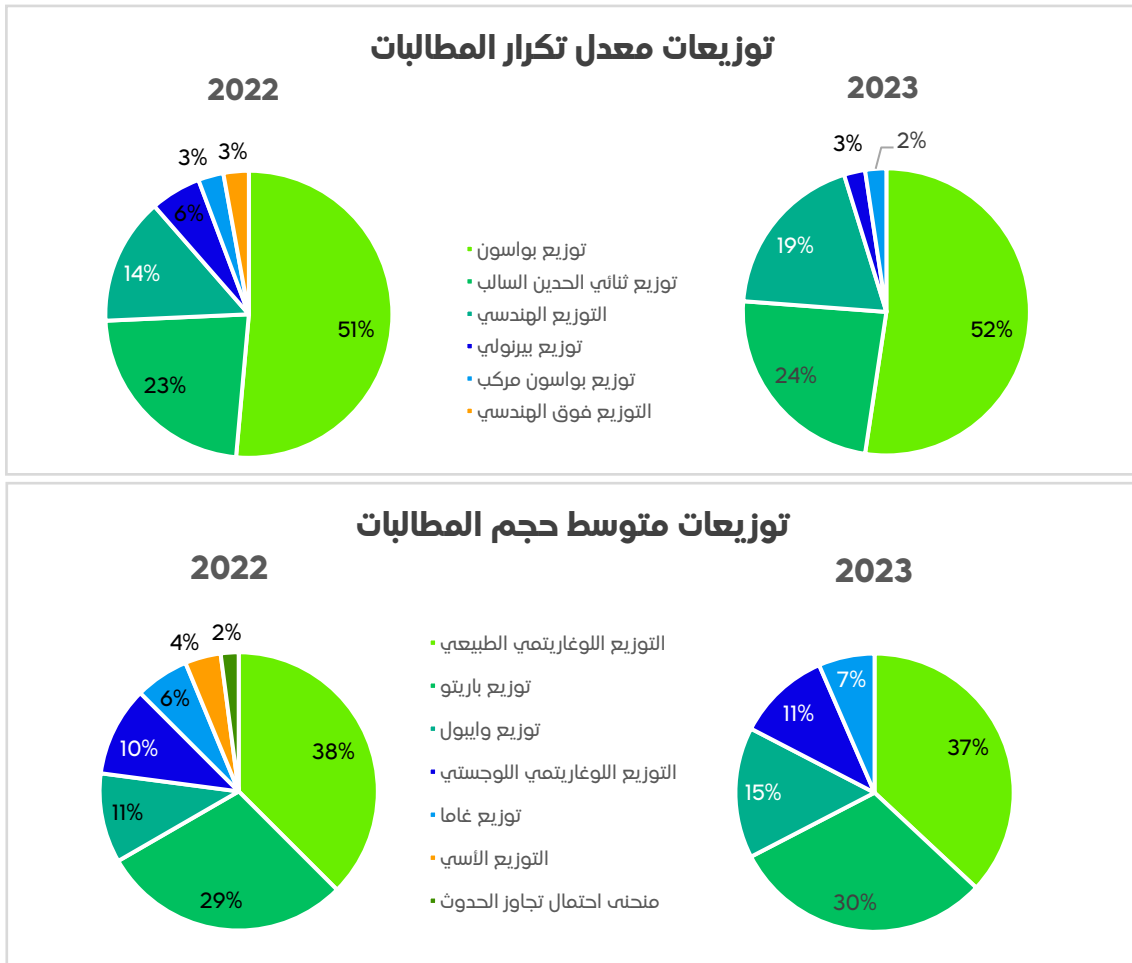
كما يلاحظ أن جميع الاتفاقيات الموصى بتغييرها في تأمين المركبات لهذا العام هي من نوع اتفاقيات تجاوز الخسارة. بينما في فروع التأمين الأخرى، تشكل اتفاقيات الحصص النسبية الأكبر من أنواع الاتفاقيات التي تم التوصية بتغييرها.

عليه، تتوقع هيئة التأمين أن تأخذ الإدارة العليا في الاعتبار الهيكل الأنسب للاتفاقيات لكل نشاط من أنشطة التأمين على حدة لتمكين اتخاذ قرارات مدروسة بشأن شراء الاتفاقيات كمجموعة (Bouquet-of-treaties).

#### 1.5 توزيعات معدل تكرار ومتوسط حجم المطالبات التأمينية

تستمر الهيئة في حث الإكتواريين المعيّنين على تطوير واعتماد تقنيات النمذجة المتقدمة لغرض إجراء تحليلات تهدف إلى تحسين اتفاقيات إعادة التأمين الحالية.

يوضح الرسم البياني أدناه التوزيعات الإحصائية التي يستخدمها الإكتواريين المعيّنين لنمذجة معدل تكرار ومتوسط حجم المطالبات في عام 2023م مقارنة بالنهج المستخدم في عام 2022م.



بالنسبة لنمذجة معدل تكرار المطالبات لعام 2023م، احتل توزيع بواسون (Poisson) المرتبة الأعلى من ناحية الاستخدام، يليه توزيع ثنائي الحدين السالب (Negative binomial) والتوزيع الهندسي (Geometric). أما فيما يتعلق بنمذجة متوسط حجم المطالبات لذات العام، فإن التوزيع اللوغاريتمي الطبيعي (Lognormal) هو الأكثر استخداماً، يلي ذلك توزيع باريتو (Pareto).

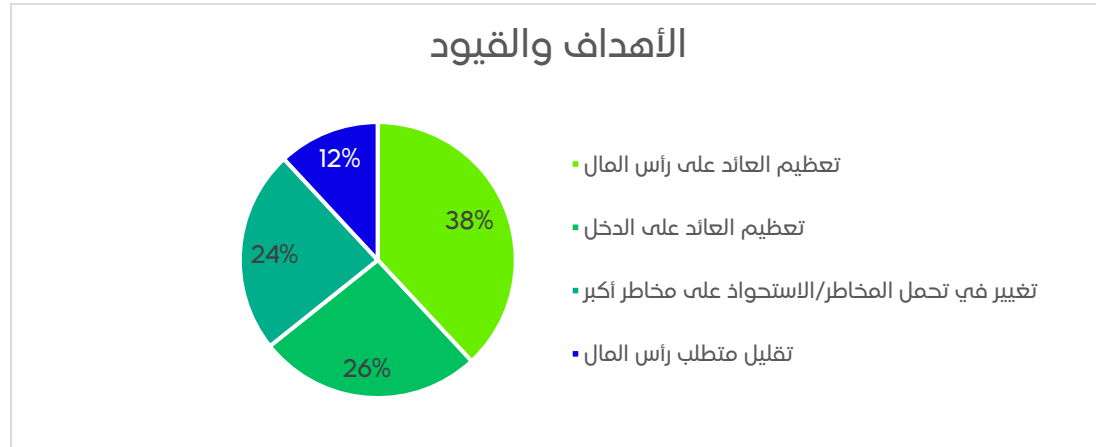
كما ولوحظ مقارنة بالعام 2022م زيادة في استخدام التوزيع الهندسي لنمذجة معدل تكرار المطالبات، وزيادة في استخدام توزيع وايبول (Weibull) لنمذجة متوسط حجم المطالبات.

**وفي هذا، تتوقع هيئة التأمين أن يظل الإكتواري المعين على اطلاع بأخر التطورات المهنية في مجال تحسين إعادة التأمين ومواصلة التقصي وتطبيق تقنيات النمذجة الأكثر تطوراً.**

## 1.6 الأهداف والقيود

من أجل القيام بتحليل إكتواري فعال قادر على تحسين اتفاقيات إعادة التأمين، من المهم من مجلس الإدارة وضع أهداف واضحة للإكتواري المعين لاستهدافها عند القيام بالتحليل. يوضح

الرسم البياني أدناه مجموعة الأهداف التي استدل بها الإكتواريين المعينين لهذا العام في تحليلهم.

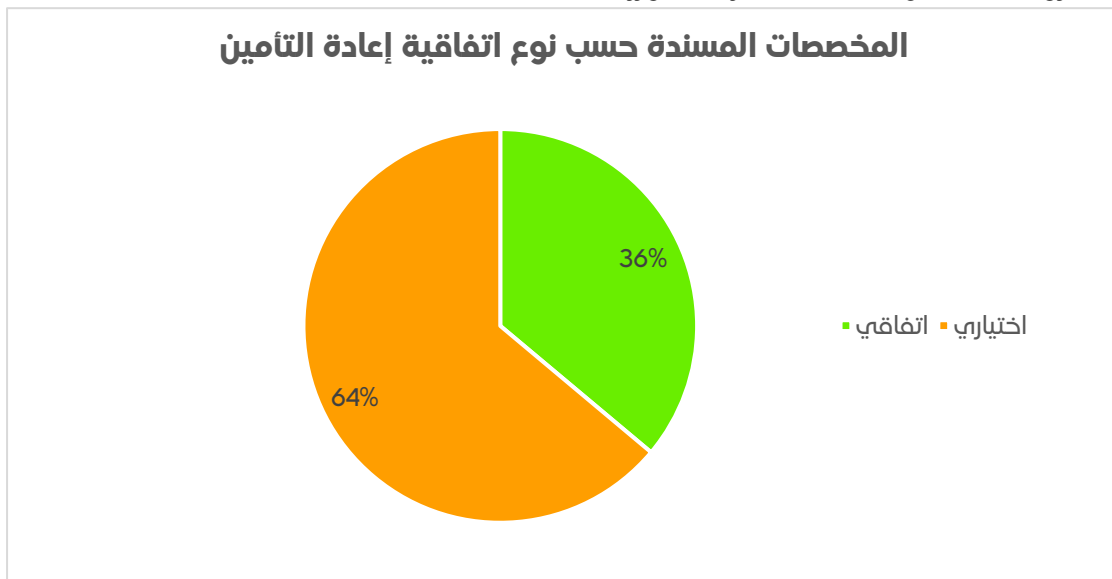


كما لوحظ في العام الماضي، معظم الإكتواريين المعينين استدلوا عند تحليل اتفاقيات إعادة التأمين بهدف تحسين العائد على رأس المال، يليه تحسين العائد على الدخل، متبوعاً بتغيير مقدار تحمل المخاطر لدى شركات التأمين.

**تتوقع هيئة التأمين من مجلس الإدارة والإدارة العليا وضع أهدافاً واضحة للإكتواري المعين بحيث تتماشى نتائج التحليل مع توقعات ومتطلبات نشاط الشركة.**

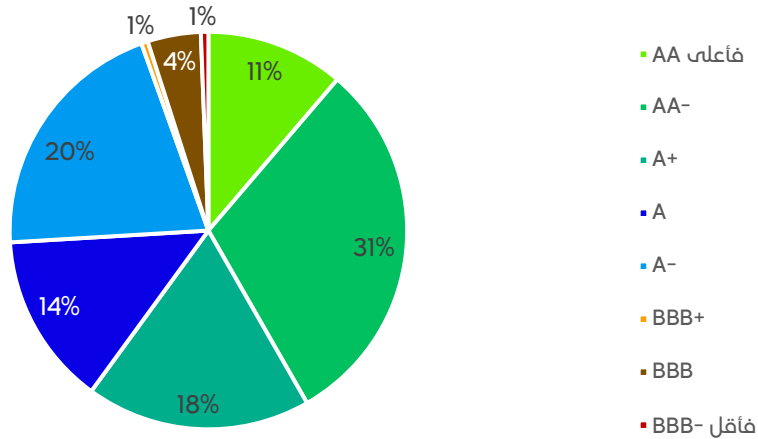
#### 1.7 التصنيف الائتماني لمعدي التأمين - عقود إعادة التأمين الاتفاقية والاختيارية

توضح الرسوم البيانية أدناه تقسيم المخصصات الفنية المسندة ما بين عقود إعادة التأمين الاتفاقية (Treaty) والاختيارية (Facultative)، بالإضافة إلى توزيع المخصصات الفنية بموجب كل عقد حسب التصنيف الائتماني لمعدي التأمين. حيث تتبع التصنيفات الائتمانية المعروضة مقياس تصنيف ستاندرد آند بورز (S&P).

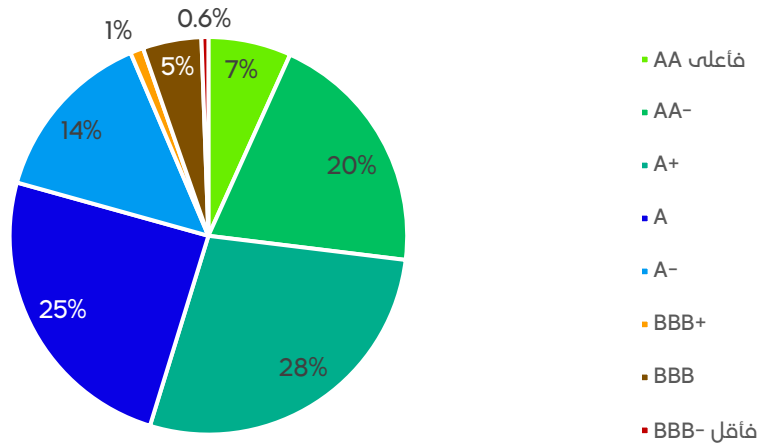




### توزيع المخصصات الفنية حسب التصنيف الائتماني لمعيد التأمين الاتفاقي



### توزيع المخصصات الفنية حسب التصنيف الائتماني لمعيد التأمين الاختياري



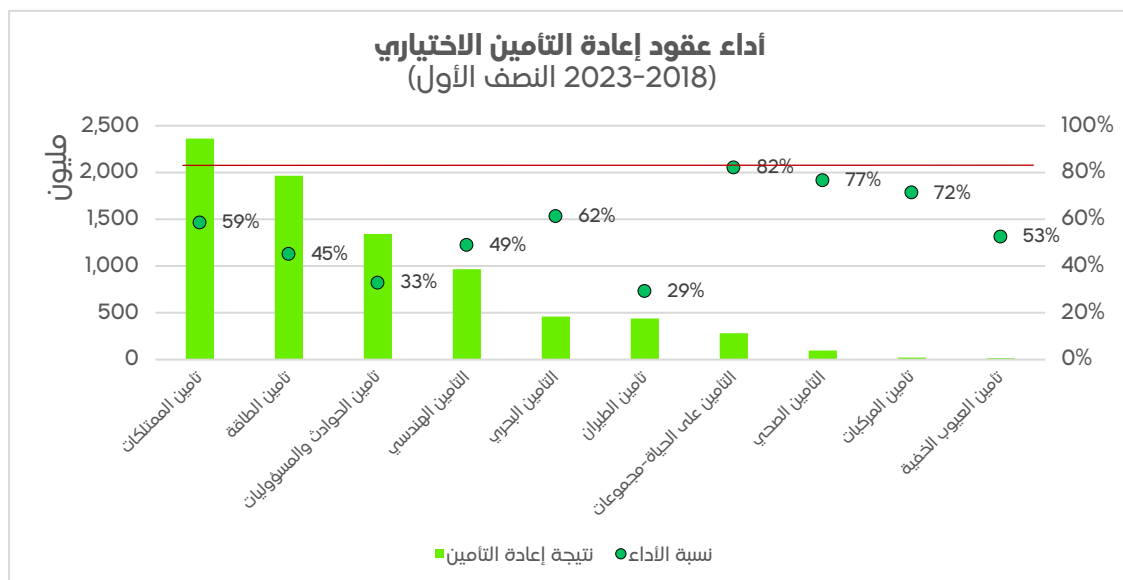
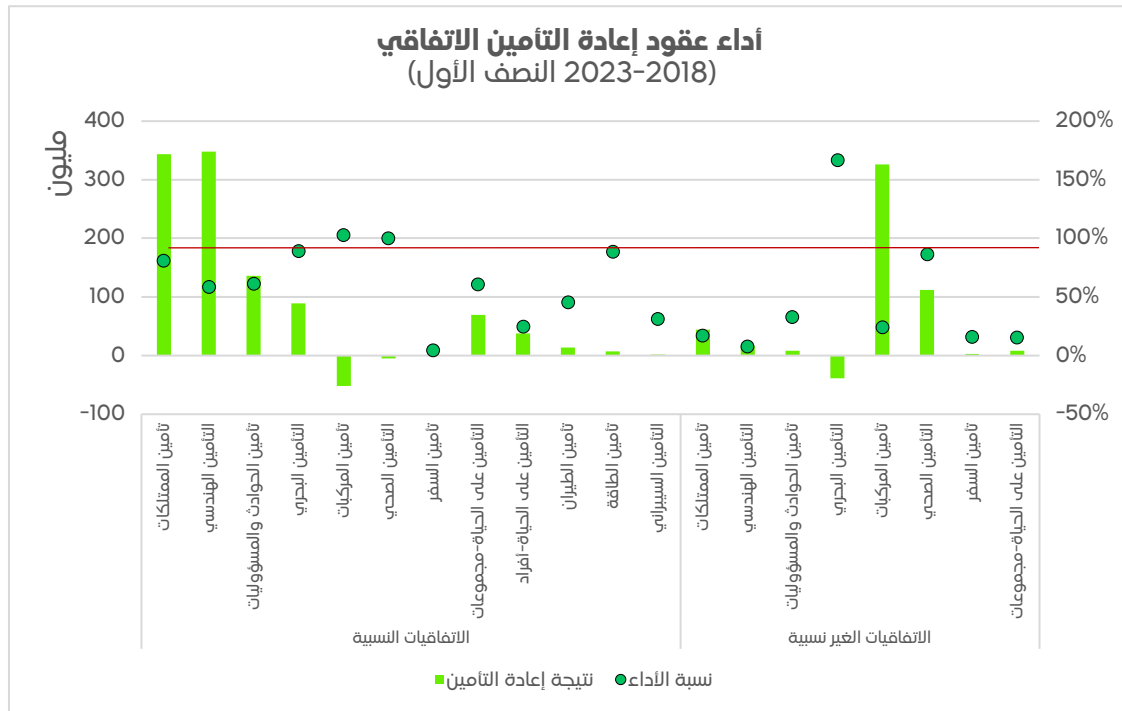
على غرار ما لوحظ في العام الماضي، أسندت شركات التأمين المحلية الجزء الأكبر من المخصصات الفنية (مخصصات المطالبات تحت التسوية والمطالبات التي تم تكبدها ولم يتم الإبلاغ عنها) إلى شركات إعادة التأمين ذات الائتمان العالي، مما يقلل من مخاطر تخلفها عن السداد. حيث يعد اعتباراً مهماً بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) والذي يلزم شركة التأمين على وضع مخصصات خاصة لخطر عدم الوفاء لمعيد(ي) التأمين (Non- Risk Performance) عند تقدير الأصول الخاصة بعقود إعادة التأمين. الجدير بالذكر أن نسبة المخصصات الفنية المصنفة بمستوى "AA- فما فوق" أعلى لعقود إعادة التأمين الاتفاقي من العقود الاختياري. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن العقود الاختيارية توفر مرونة أكبر في التفاوض على الشروط والأحكام، بينما قد يكون لدى معيدي التأمين ذوي التصنيفات الائتمانية الأعلى، معايير أكثر صرامة مقارنة بمعيدي التأمين ذوي التصنيفات الأقل.

**عليه، تتوقع الهيئة من مجلس الإدارة والإدارة العليا السعي إلى فهم تأثير التصنيف الائتماني لشركات إعادة التأمين على الأصول الخاصة بعقود إعادة التأمين بموجب المعيار رقم (17).**

**والتأكد من أن اختياراتهم لمعيدي التأمين تأخذ بالاعتبار جاذبية الشروط والأحكام بالإضافة إلى القوة المالية لمعيد التأمين، مع الامتثال لأنظمة الهيئة ذات الصلة.**

### 1.8 أداء اتفاقيات إعادة التأمين

يوضح الرسم البياني أدناه أداء اتفاقيات إعادة التأمين بنوعيتها الاتفاقي والاختياري للفترة من بداية عام 2018م حتى النصف الأول من عام 2023م، كما ورد في تقارير كفاية إعادة التأمين التي أعدها الإكتواريين المعيّنين.



ملاحظة:

نتيجة إعادة التأمين = قسط إعادة التأمين - المطالبات المسندة إلى معيد التأمين - عمولة إعادة التأمين  
نسبة أداء إعادة التأمين = (المطالبات المسندة إلى معيد التأمين + عمولة إعادة التأمين) / قسط إعادة التأمين

بالنسبة لإعادة التأمين الاتفاقي، تشير نتائج إعادة التأمين الإيجابية في غالبية المحافظ إلى إسهام نسبة كبيرة من الأرباح لشركات إعادة التأمين على مدى السنوات الخمس والنصف الماضية، لا سيما للاتفاقيات النسبية التي تغطي تأمين الممتلكات والتأمين الهندسي، وكذلك الاتفاقيات غير النسبية لتأمين المركبات.

وتميل نسب أداء إعادة التأمين إلى أن تكون أعلى للاتفاقيات النسبية مقارنة بالاتفاقيات غير النسبية لمعظم أنشطة التأمين، باستثناء التأمين البحري وتأمين السفر. والجدير بالذكر، أن نسب أداء إعادة التأمين تصل إلى أو تتجاوز 100٪ للاتفاقيات النسبية لتأمين المركبات والتأمين الصحي، وللاتفاقيات غير النسبية للتأمين البحري.

بالنسبة للاتفاقيات الاختيارية، فإن حجم الأرباح المسندة لشركات إعادة التأمين خلال الفترة ذاتها تفوق بكثير مما لوحظ في عقود إعادة التأمين الاتفاقي، حيث أن نسب أداء إعادة التأمين لكل نشاط من أنشطة التأمين أقل بكثير من 100٪. كما تتجاوز الأرباح المسندة بموجب الاتفاقيات الاختيارية لتأمين الممتلكات وحدها إجمالي الأرباح المسندة بموجب جميع عقود إعادة التأمين الاتفاقي، كما يلاحظ أن أقل نسبة لأداء إعادة التأمين كانت لنشاط تأمين الطيران، بينما كانت أعلى نسبة لنشاط تأمين الحياة للمجموعات.

تجدر الإشارة إلى أن ملخص الأداء أعلاه لا يأخذ في الاعتبار الاحتفاظ في رأس المال الذي حققته شركات التأمين بسبب الدخول في اتفاقيات إعادة التأمين.

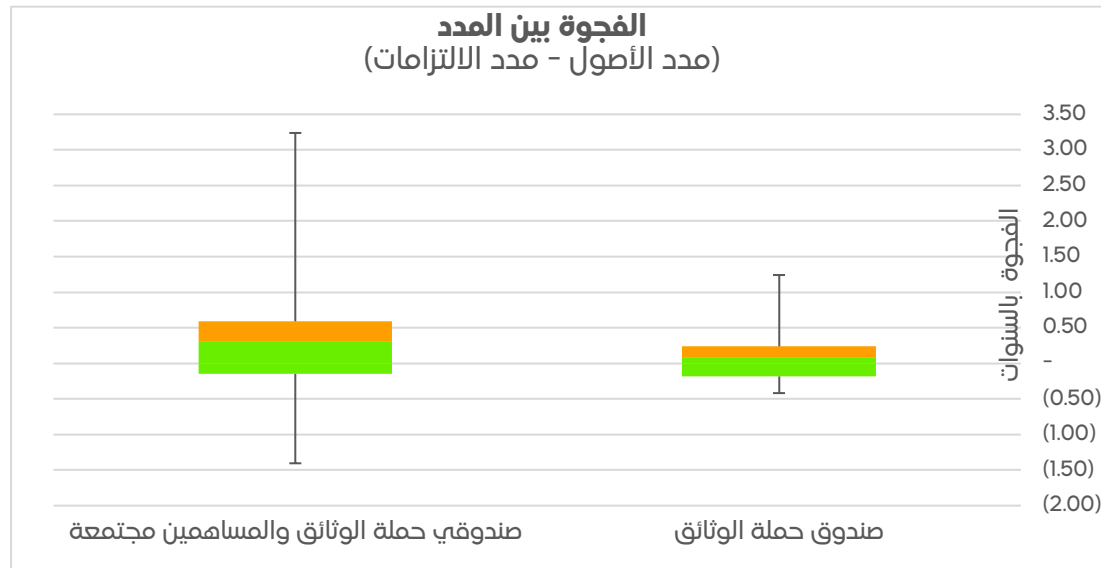
**عليه، تتوقع الهيئة أن تقوم إدارة الشركة بوضع إجراءات داخلية قوية لدعم الإدارات المعنية مثل: الاكتتاب والمخاطر والإكتوارية عند اتخاذ قرار إبرام اتفاقيات إعادة التأمين، والذي من شأنه ضمان تخصيص المخاطر ضمن عقود إعادة التأمين الاتفاقية والاختيارية بالشروط الأنسب للشركة.**

## **2. تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات لعام 2023م**

بموجب ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين الصادرة في عام 2020م، يتعين على الإكتواري المعين التنسيق مع لجنة الاستثمار ومدير الاستثمار في شركة التأمين وتقديم توصيات إلى الإدارة العليا للشركة ومجلس الإدارة فيما يتعلق بسياسة الشركة الاستثمارية واستراتيجيتها في إدارة الأصول والالتزامات، مع مراعاة طبيعة وتوقيت الأصول والالتزامات وتوافر الأصول ذات الصلة.

### **2.1 عدم تطابق المبدأ بين الأصول والالتزامات**

يوضح الرسم البياني أدناه مدى عدم التطابق بين مدد الأصول والالتزامات بشكل منفصل لكل من صندوق حملة الوثائق وصندوق حملة الوثائق والمساهمين مجتمعة، والنطاق الربيعي والوسيط لكل فئة، بالإضافة إلى أقصى وأدنى قيمة لكل صندوق.



حيث يلاحظ تطابق مدد أصول والتزامات صندوق حملة الوثائق بشكل عام، والذي يتضح من النطاق الربيعي الضيق وقرب الوسيط من الصفر، مما يشير إلى أن شركات التأمين تطابق بفاعلية أصولها مع مدة التزاماتها. أما بالنسبة لصندوق حملة الوثائق والمساهمين معاً، فيلاحظ أن النطاق الربيعي أكثر اتساعاً، مما يدل على أن شركات التأمين أكثر استعداداً لتحمل مخاطر إضافية لصناديق المساهمين بهدف تحقيق عوائد استثمارية أعلى.

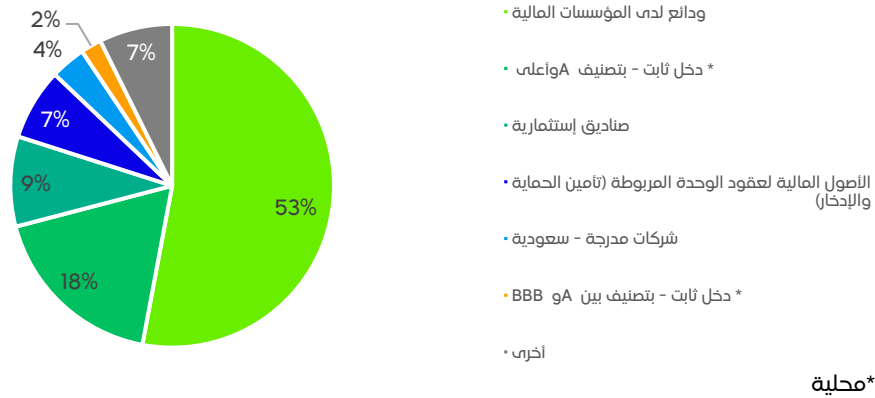
علاوة على ذلك، توجد شركة تأمين واحدة على الأقل تتجاوز مدة الأصول فيها مدة الالتزامات الخاصة بصندوق حملة الوثائق بأكثر من عام واحد، مما يعرض الشركة لمخاطر سيولة مادية. ومن المتوقع أن تقوم الإدارات المعنية، بما في ذلك إدارة المخاطر، بتقييم تلك المخاطر ووضع الإجراءات اللازمة.

## 2.2 توزيع الاستثمارات داخل وخارج المملكة

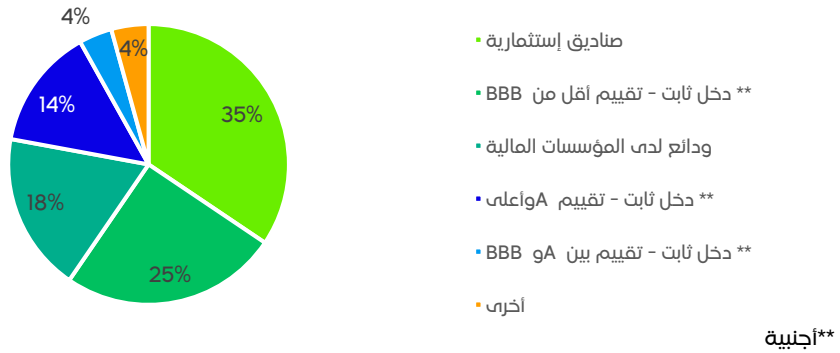
توضح الرسوم البيانية أدناه تقسيم إجمالي استثمارات شركات التأمين بين الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى توزيع هذه الاستثمارات حسب النوع.



### توزيع إجمالي الاستثمارات داخل المملكة



### توزيع إجمالي الاستثمارات خارج المملكة

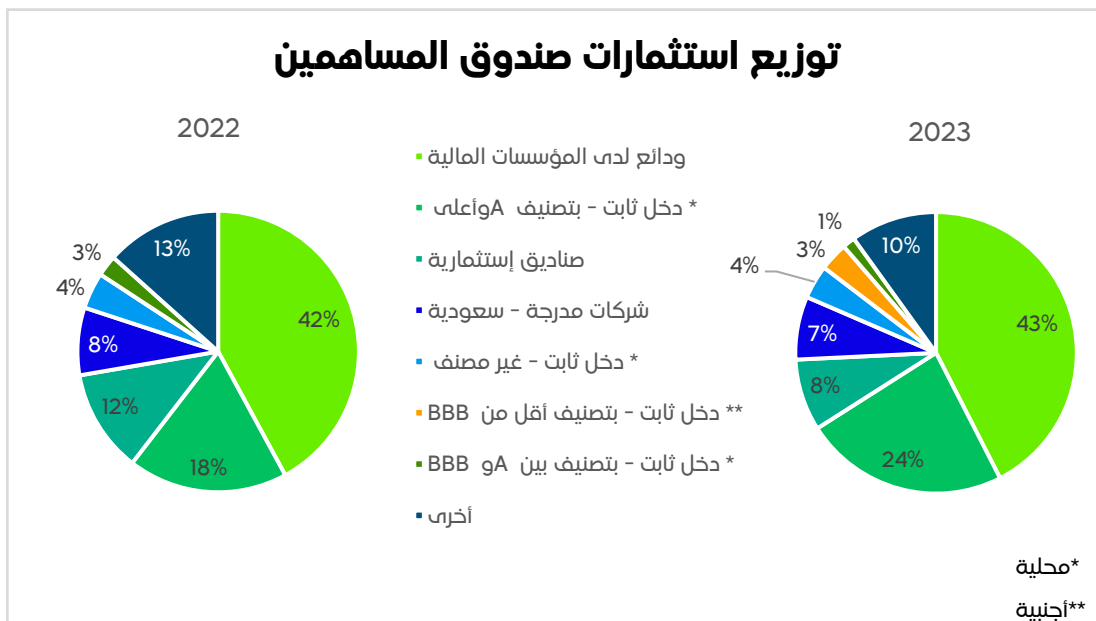
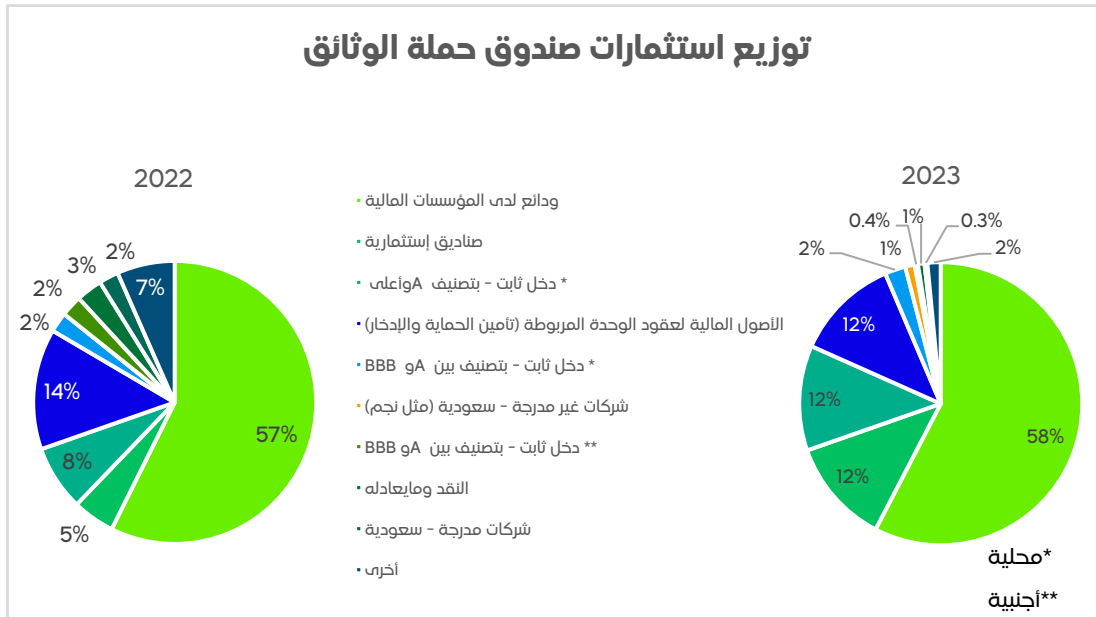


يتضح أن الودائع لدى المؤسسات المالية لاتزال الخيار الأول لشركات التأمين عند الاستثمار محليا، وقد يعزى السبب في ذلك إلى الحاجة للسيولة بما يتناسب مع طبيعة التزامات شركات التأمين قصيرة الأجل، بالإضافة إلى المعايير العالية التي تستوجبها أنظمة هيئة التأمين ومحدودية توافر أدوات الاستثمار المتطورة.

أما ما يتعلق بالاستثمارات الدولية والتي تشكل ما نسبته 5% فقط من إجمالي الاستثمارات، غالبا ما تعد صناديق الاستثمار الخيار المفضل، وذلك لقدرتها على تعزيز العوائد وإدارة المخاطر والاستفادة من الكفاءات المهنية. في المقابل، يمكن للأوراق المالية ذات الدخل الثابت المصنفة أقل من BBB والتي تمثل ثاني أكبر فئة من الاستثمارات خارج المملكة، أن تقدم عوائد أعلى ولكنها تتطلب تقييما دقيقا للمخاطر المرتبطة بها.

### 2.3 توزيع استثمارات صندوق حملة الوثائق مقابل صندوق المساهمين

توضح الرسوم البيانية أدناه الاختلاف في توزيع الاستثمارات بين صندوق حملة الوثائق وصندوق المساهمين لجميع شركات التأمين بشكل إجمالي للسنتين الأخيرتين.



فيما يتعلق بصندوق حملة الوثائق، يمكن ملاحظة تركيز الحصة الكبرى من الاستثمارات في الودائع لدى المؤسسات المالية لكلا العامين، وارتفاع حصة كل من الأدوات المالية ذات الدخل الثابت عالية الائتمان والصناديق الاستثمارية بشكل ملحوظ في عام 2023م مقارنة بالعام الذي يسبقه، إضافة إلى استمرار انخفاض حصة الأسهم للشركات المدرجة.

أما فيما يتعلق بصندوق المساهمين، يمكن ملاحظة ارتفاع حصة الاستثمارات في الأدوات المالية ذات الدخل الثابت عالية الائتمان خلال عام 2023م مقارنة بالعام الذي يسبقه، ويمكن الملاحظة أن حصة الأسهم في صندوق المساهمين أعلى بشكل ملحوظ من حصتها في صندوق حملة الوثائق؛ مؤكداً بذلك مقدرة صندوق المساهمين على تحمل مخاطر أعلى.

### تتوقع الهيئة:

- إجراء الإكتواري المعين تحليلًا شاملاً وتقديم توصيات واضحة لفريق الاستثمار والإدارة العليا؛ بما يدعم اختيار أمثل الاستثمارات المتاحة.
- سعي فريق الاستثمار والإدارة العليا ومجلس الإدارة إلى فهم التوصيات المقدمة من الإكتواري المعين، بما في ذلك الآثار المترتبة على خيارات الاستثمار الحالية والبدائل المتاحة التي من شأنها المساهمة في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها بكفاءة أعلى وفي الوقت المناسب.
- تقييم الإدارات الرقابية لوضع الشركة مقارنة بالقطاع بناءً على المؤشرات الموضحة أعلاه، والبحث عن أسباب الاختلاف المنطقية إن وجدت، مع مراعاة وضع فريق الاستثمار لإجراءات تصحيحية حسب الحاجة.

### 3. تقرير الملاءة المالية ورأس المال

تلتزم ضوابط الأعمال الإكتوارية الإكتواري المعين بالتحقق وتقديم المشورة بشأن الملاءة المالية للشركة، وتحديد جميع المخاطر الرئيسية باستخدام مجموعة من الأساليب الإكتوارية. وفي هذا أصدرت الهيئة في عام 2020م إطار عمل لاختبارات التحمل والسيناريوهات من أجل دعم الإكتواري المعين في تلبية هذا المتطلب.

كما شهد هذا الإطار تطورات متعددة عاماً بعد عام بهدف تسريع التحول إلى نظام رأس مال مبني على المخاطر بطريقة مدروسة، وتضمنت التحسينات ما يلي:

- احتساب منفعة التنويع بين المخاطر الرئيسية والثانوية.
- إعادة معايرة معاملات مخاطر الأقساط والمخصصات بناءً على البيانات التاريخية لشركات التأمين في المملكة، مع مراعاة العوامل التي تناظرها في نظام Solvency II.
- إعادة معايرة معاملات مخاطر الأسهم والممتلكات العقارية باستخدام بيانات الأسواق المالية السعودية.
- إعادة معايرة معاملات مخاطر الفيزانات بالرجوع إلى النماذج التي تستخدمها شركات إعادة التأمين الدولية.
- إضافة مخاطر الكوارث المتعلقة بالزلازل والبرد والعواصف الرملية، ومعايرة معاملاتها بالرجوع إلى النماذج التي تستخدمها شركات إعادة التأمين الدولية، حسب توفرها.
- إعادة معايرة معاملات الخطر المستخدمة للحسابات المدينة (Expected Credit Loss) مع مراعاة ممارسات القطاع المحلية.
- إعادة قيمة مخصص ضبط المخاطر، وهامش الخدمة التعاقدية للشركات التي تتبع نموذج القياس العام.
- احتساب منفعة التنويع للأعمال المكتتبة خارج المملكة.

- مواعمة نموذج مخاطر أسعار الفائدة مع نهجي احتساب معدل الخصم حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17)، وهما طريقتين للطرح "من الأعلى إلى أسفل" والإضافة "من أسفل إلى أعلى".

ومن المتوقع أن تحسن هذه التحديثات دقة وملاءمة متطلب رأس المال المبني على المخاطر لشركات التأمين وإعادة التأمين التي تعمل في المملكة، حيث تهدف نتائج هذا التقرير إلى تزويد شركات التأمين بتصور استباقي لأثر الانتقال المحتمل. تجدر الإشارة إلى أن الدراسات المتعددة منذ عام 2020م أتاحت لإدارة كل شركة الفرصة لفهم الصلة بين استراتيجية العمل ومتطلبات رأس المال المبني على المخاطر وترسيخ ثقافة اتخاذ القرار بناء على المخاطر تدريجياً. كما أبرزت هذه الدراسات للهيئة مواطن ضعف شركات التأمين أمام المخاطر المختلفة.

ويخضع إطار العمل الأخير الذي تم تحديثه في الربع الثاني من عام 2024م للاختبار من قبل القطاع، وتقوم الهيئة بمراجعة نتائج شركات التأمين. ومن المتوقع التواصل مع إدارات الشركات تمهيداً لمناقشة عملية التحضير للانتقال لنظام رأس المال المبني على المخاطر في وقت لاحق.

#### **تتوقع الهيئة من إدارة الشركة ما يلي:**

- تعزيز ثقافة المخاطر داخل الشركة وتطبيقها في عملية اتخاذ القرارات.
- الفهم الكامل للعوامل المؤثرة لاحتساب رأس المال المبني على المخاطر بالتنسيق مع الإكتواري المعين.
- استخدام النتائج لمراجعة استراتيجية الأعمال طويلة الأجل واستراتيجية التخفيف من حده المخاطر.
- البدء في تحديد وتقييم خيارات تلبية متطلب رأس المال الجديد في حال تطبيق نظام رأس المال المبني على المخاطر؛ أخذاً بالاعتبار توقيت التنفيذ.

#### **نسخة إلى:**

- الإكتواري المعين
- مدير الإدارة الإكتوارية